مالم يسلمه وكذا لو باع المالك المغصوب لايخرج من ضمان الغاصب مالم يسلمه الى المشترى
وفى التجنيس اذا وضع المغصوب بين يدى المالك برأ وان لم يوجد حقيقة القبض
وكذا المودع بخلاف ما اذا استهلك المغصوب او الوديعة ثم جاء بالقيمة ووضعها
بين يدى المالك فانه لايبرأ مالم يوجد حقيقة القبض وفى النوازل جارية جاءت
الى نخاس بغير اذن مولاها طالبة للبيع ثم ذهبت ولا يدرى اين ذهبت وقال النخاس
رددتها عليك فالقول قوله ولا ضمان عليه لان الجارية هى التى اليه ظهرت امانته
عنده وتقبر ذلك ان النخاس لم يأخذ الجارية حتى يصير غاصبا ومعنى الرد ان يأمرها
بالذهاب الى المنزل **نوع فى ضمان احد الشريكين** بسبب العين المشتركة ذكر القاضى
ظهير الدين فى فتاواه ولو استعمل عبدا مشتركا بينه وبين غيره بغير اذن شريكه يصير غاصبا
نصيبه وفى اجناس الناطفى فى استعمال العبد المشترك بغير اذن شريكه روايتان فى رواية هشام
عن محمد يصير غاصبا وفى رواية ابن سماعة لايصير غاصبا وفى الدابة المشتركة يصير
غاصبا على الروايتين وفى العمادى قال سئل جدى عن الوانس المشترك بين اثنين
وغاب احد الشريكين فدفع الشريك الآخر نصيبه ونصيب الشريك الآخر الى الراعى
فهلكت هل يضمن نصيب صاحبه اجاب بانه يضمن لانه مودع يمكنه ان يحفظها بيده اجمع
فلا يصير مودعا غيره رجلان بينهما دار غاب احدهما فللحاضر ان يسكن الدار كلها
وكذا الخادم بخلاف الدابة وفى الذخيرة بيت او حانوت بين شريكين سكنه احدهما
لايجب عليه الاجر وان كان معدا للاستغلال لانه يسكن بتأويل ملك وفى القنية
رجل غصبه فاشتركا مع اربعة على ان يعلموا سفينة والآتاد من الصاحب السفينة
والباقى بينهم بالسوية فهى فاسدة والحاصل لصاحب السفينة على اجر مثلهم لهم من عين

الآبق

الآبقة الكرابيسى رجل قرض لصاحبه مائة ودفعها اليه ثم اخرج مائة اخرى وخلط المالين
وقال كنت قرضت ضعفها واتجر بها على الشركة فهذا مختلف لانهما لم يبتنيا الربح وليس
بشركة وفى اجناس الناطفى والزوضة قال محمد بن سلمة اذا كان دود القز من واحد
ودود التوت منه ايضا والعمل على آخر على ان القز منهما نصفين او اقل او اكثر لم يجز
وكذا لو كان العمل منهما وانما يجوز ان لو كان البيض منهما والعمل عليهما وان لم يعمل صاحب
الدار اذا لم يضره رجل اراضى شركة بينه وبين غيره هل للشريك ان يطالبه
بالربع او بالثلث بحصة نفسه من الارض كما هو عرف ذلك الموضع اجيب انه للمالك
ذلك ولكن يقوم نقصان نصيبه من الارض ان دخل فيها النقصان الكيل والوزن
اذا كان بين حاضر وغايب او بين صبى وبالغ فاخذ الحاضر او البالغ نصيبه فاتلفه
قسمة من غير خصم او سلم نصيب الغايب الصبى حتى لو هلك كما بقى قبل ان يصل الى الغايب
او الى الصبى كان الهلاك عليهما **ضمان المأمور والعمال وما يضمن وما لا** رجل دفع
الى آخر غلاما مقيدا بالسلسلة وقال اذهب به الى بيتك مع هذه السلسلة فذهب
بدون السلسلة فابق العبد لايضمن لانه امره بشيئين وقد اتى باحدهما ولو بعث انسان
الى ماشية غيره فاخذ المبعوث دابة الباعث وركبها فهلكت ان كان بين الآمر
والمبعوث انبساط فى مثل ذلك فلا ضمان والا فهو ضامن رجل اعطى رجلا قوسا
فمده فانكسر ان امره بالمد لايضمن لانه فعل بامره وان لم يأمره بذلك ضمن لانه فعل
بغير امره وفى فوائد الناطفى رجل قال لآخر بعت منك دمى بالف والمقبض قتله الآخر
وقتله فانه يجب عليه القصاص ولو قال اقتلنى فقتله لا قصاص عليه ويجب الدية
فى ماله لانه اطلاق فاخذ شبهة وروى الحسن عن ابى حنيفة انه لاشئ عليه وقال ابن سلام

Copyright © King Saud University